« ـ بن ـ غوريون: القانون هو أمر من الامور التي يصنعها البشر».

لقد قرّر بن ـ غوريون ان الحرب سوف ترسم حدود الدولة. وستكون هذه الحدود أوسع من تلك التي خصصتها لها الأمم المتحدة. وذكر المؤلف: «ان الاسرائيليين الاوائل ظلوا يتحركون بين هذين القطبين: الاول يتمسك بالشرعية ويعترف بوجود المستحيل؛ والآخر عملي يقول بأن كل شيء ممكن». ومنذ ذلك الوقت، تكرس في العقل الاسرائيلي موقف يصل الى حدود العقيدة، مفاده «ان القانون الدولي لا يفرض علينا الانتحار».

وهكذا وضعت اتفاقيات الهدنة حداً للحرب مؤقتاً. ومع هذه الاتفاقيات كانت اسرائيل سيطرت على منطقة أوسع ممّا خصص لها قرار ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٤٧ (قرار التقسيم الشهير). ولم يثر هذا الانجاز الكثير من الجدل، أو الخلاف. لكن كان هناك بين الاسرائيليين الاوائل من عزا الى بن ـ غوريون التخلي عن السلام من أجل الحفاظ على التوتر المطلوب لتوحيد المجتمع الاسرائيلي.

في الواقع، كان التوتر الاول هامشياً؛ أو هكذا بدا. لقد نقلت اتفاقيات الهدنة مشكلة الصراع بين الصهيونيين والعرب من اطار المواجهة على الحدود، لتصبح مواجهة داخل البلد، بين اكثرية يهودية واقلّية فلسطينية: «كان ذلك لقاء صعباً؛ مزيجاً من القسوة والرأفة، من الاستبداد والاحسان، من الظلم والارتياب والخوف». ولكن، عندما افتتحت الجلسة الاولى للكنيست الاول، لم يمنع ذلك من ان يكون من بين اعضائه المئة والعشرين ثلاثة من العرب.

كان ثمة من رأى في وجود عرب في الكنيست اهانة لاسرائيل. بيد ان مظاهر التشفيّ والاهانات التي استمرت تبرز خلال المشادات الجانبية في الكنيست، لم تكن تقلل من مسعاهم الى ربط العرب بالدولة، بصورة ما. وقد كانت الاسباب لذلك المسعى، ولا تزال، تتعلق بدوافع الصراع والتنافس على السلطة، لاسباب انتخابية وامنية ايضاً. وهكذا قرر حزب مباي تأهيل التنظيم العمالي العربي الذي يخضع مباشرة لاشراف الهستدروت. ولمقتضى الانتخابات، ايضاً، قام مباي (الحزب الحاكم والمسؤول) بتشكيل كتل انتخابية عربية نصبّ عليها إشخاصاً ينتمون الى الزعامة التقليدية. لقد سعت سياسة مباي الى الحؤول دون تبلور هذه الكتل في كتلة عربية مستقلة. ولهذا، كان من الضروري ان يتجنّب الحزب بلورة أية ايديولوجيا من اجل ناخبيه العرب.

وهكذا، فقد تمّ ربط الاقلية العربية بالدولة في سياق عملية متناقضة؛ اذ بينما سعت الاحزاب الصهيونية المختلفة الى استمالة المواطنين العرب، لاسباب انتخابية، مصلحية، الاّ ان هذه الاحزاب شجعت، في الواقع، على انتهاج سياسة من شأنها ان تؤدي الى عزل السكان العرب عن النظام السياسي والاداري؛ وذلك حتى تكون المراقبة السياسية المفروضة عليهم ناجحة. لقد اشركوا العرب في اللعبة الانتخابية، لكنهم اقصوهم عن المشاركة في تقرير النظام السياسي للدولة. ومن هنا تبدأ المعضلة ـ الازمة ايضاً في العلاقة بين الاكثرية اليهودية والاقلية العربية داخل اسرائيل.

لقد لخّصت، فيما بعد، أهداف الحكم العسكري خلال السنوات الاولى على هذا النحو: تقسيم السكان العرب إلى طوائف، ومناطق، وتعميق اجواء التنافس والانقسام فيما بينهم (سياسة الانتداب البريطاني نفسها ـ «فرق تسد»). وقد هدفت هذه السياسة الى منع تبلور الشخصية الفلسطينية في وحدة واحدة، والى تأمين سيطرة الحكم العسكري في تلك الفترة بصورة كاملة ومطلقة. وفي هذا الاطار، كان الجدل يتمحور حول سياسة «اليد القوية» و «اليد اللينة»، بين سياسة العزل وسياسة الدمج في الدولة، وبصورة لا تخلو من «ارتباك حقيقي ونفاق». كان هناك من يتبجح في الكنيست:

« ـ بفضل [مجزرة] دير ياسين انتصرنا سيدي!»؛ فيما همس آخرون:

« ـ ان هذا الاعتراف أمر مخجل».

انه الانفصام عينه القديم ـ الجديد الذي يضرب على التوتر اليهودي التقليدي، بين بوبر وبن ـ غوريون، بين مائير كهانا والآخرين؛ لكن من غير الممكن فهم الطابع الفظّ، والقسوة غير الاخلاقية التي ميّزت سلوك